الأمم المتحدة A/70/PV.112

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١١٢**

الاثنين، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الهجمات الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن استمرار شعوري بالأسى والغضب إزاء الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية وجرائم القتل الجماعي التي وقعت في جميع أنحاء العالم. وأود أن أقدم أحر التعازي والمواساة إلى الضحايا وأقارب المتضررين من هذه الأفعال القاسية للغاية. لا مكان لهذه الأنواع من الاعتداءات في المجتمع العالمي المتحضر ويجب علينا، من خلال زيادة التعاون الدولي، أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون حدوث ذلك في المستقبل.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أنه في الجلسة العامة الـ ٣٩ المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اختتمت الجمعية العامة نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال. ولكي تنظر الجمعية العامة في البند ١٢ من جدول الأعمال، سيكون من اللازم إعادة فتح باب نظرها فيه. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعيد فتح باب النظر في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي

نداء رسمي وجهه رئيس الجمعية العامة (A/70/983)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن النداء الرسمي الوارد في الوثيقة A/70/983:

”يشكل التقليد الإغريقي القديم المسمى إيكيتشيرا أو ‘الهدنة الأوليمبية’، الذي نشأ في القرن الثامن قبل الميلاد، مبدأ مقدساً من مبادئ الألعاب الأوليمبية. وفي

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

عام ١٩٩٢، جددت اللجنة الأوليمبية الدولية هذا التقليد عندما دعت جميع الأمم إلى مراعاة هذه الهدنة.

”وفي القرار ١١/٤٨ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأوليمبية قبل افتتاح كل دورة من دورات الألعاب الأوليمبية بسبعة أيام وحتى اليوم السابع من اختتامها. وتجدد هذا النداء في إعلان الألفية.

”وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد قادتنا أن ‘الألعاب الرياضية بوسعها أن تعزز السلام والتنمية’، وشجعوا الجمعية العامة أن تعمل على إقامة حوار وإيجاد مقترحات متفق عليها بشأن خطة عمل للرياضة والتنمية.

”وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أجرت الجمعية العامة مناقشة في جلسة عامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون ‘الرياضة من أجل السلام والتنمية’، واتخذت أيضاً، بتأييد من جميع الأعضاء، القرار ٨/٦٠ المعنون ‘بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي’، وقررت النظر في هذا البند كل سنتين قبيل انطلاق الألعاب الأوليمبية الصيفية والشتوية.

”وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالرياضة باعتبارها عاملاً هاماً يمكِّن من تحقيق التنمية المستدامة، وتعترف بالمساهمة المتزايدة التي تقدمها الرياضة لتحقيق التنمية والسلام في إطار تشجيعها للتسامح والاحترام وبالمساهمات التي تقدمها لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات وكذلك لأهداف الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

”ولهذا الغرض اتخذت الجمعية العامة، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، القرار ٤/٧٠. وفي ذلك القرار، حثت الجمعية الدول الأعضاء على أن تراعي، بصورة فردية وجماعية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، الهدنة الأوليمبية طوال الفترة التي تبدأ قبل افتتاح الدورة الحادية والثلاثين للألعاب الأوليمبية الصيفية بسبعة أيام، وتنتهي بعد اختتام الدورة الخامسة عشرة للألعاب الأوليمبية الصيفية لذوي الإعاقة التي ستعقد في ريو دي جانيرو بسبعة أيام.

”وتصبو الحركة الأوليمبية إلى الإسهام في بناء مستقبل يسوده السلام للبشرية جمعاء من خلال القيمة التربوية للرياضة. وستجمع هذه الألعاب رياضيين من جميع أنحاء العالم في أعظم مهرجان دولي للرياضة باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز السلام والتفاهم وحسن النية فيما بين الأمم والشعوب، وهي أهداف تشكل أيضاً جزءاً من القيم الأساسية للأمم المتحدة. وسيساهم لأول مرة فريق من اللاجئين تحت العلم الأوليمبي في الألعاب الأوليمبية التي ستعقد في ريو دي جانيرو كرمز قوي للاندماج ولإنسانيتنا المشتركة.

”وتعبيراً عن هذه الأهداف المشتركة، قررت اللجنة الأوليمبية الدولية رفع عَلم الأمم المتحدة في الحديقة الأوليمبية. وقامت منظومة الأمم المتحدة واللجنة الأوليمبية الدولية بتعزيز التعاون والدعم المتبادلين بينهما من خلال اتخاذ مبادرات مشتركة في مجالات مثل التنمية البشرية، وتخفيف حدة الفقر، والمساعدة الإنسانية، والنهوض بالصحة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعليم الأطفال والشباب، والمساواة بين الجنسين، وبناء السلام، والتنمية المستدامة.

”وإنني أرحب بالدور القيادي الذي يقوم به الرياضيون المشاركون في الألعاب الأوليمبية لذوي الإعاقة في نشر السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي، وبالالتزام الذي تعهدت به عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة بوضع برامج وطنية ودولية لتعزيز السلام وتسوية النزاعات والنهوض بالقيم الأوليمبية وقيم الألعاب الأوليمبية لذوي الإعاقة من خلال الرياضة ومن خلال الثقافة والتعليم والتنمية المستدامة.

”وبصفتي رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، أوجه نداءً رسمياً إلى جميع الدول الأعضاء لإبداء التزامها بالهدنة الأوليمبية أثناء الألعاب الأوليمبية الصيفية والألعاب الأوليمبية لذوي الإعاقة التي ستعقد في ريو عام ٢٠١٦، واتخاذ إجراءات ملموسة، على الصُّعُد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، لتعزيز وترسيخ ثقافة السلام والوئام من منطلق روح الهدنة. وبالإشارة إلى التقليد الأصيل المتمثل في الهدنة الأوليمبية والذي كان يُتّبع في العصور القديمة، على النحو المشار إليه في القرار ٤/٧٠، فإنني أُهيب أيضاً بجميع الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة الراهنة في جميع أنحاء العالم أن تتفق فيما بينها، بكل إقدام، على وقف متبادل حقيقي لإطلاق النار طوال مدة الهدنة الأوليمبية، متيحة بذلك الفرصة لحل المنازعات بالطرق السلمية.“

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علماً بالنداء الرسمي المتعلق بمراعاة الهدنة الأوليمبية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/70/L.49/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت، خلال مناقشة مشتركة، في البنود ١٥ و ١١٦ و ١٢٣ من جدول الأعمال في جلستها العامة ٥٢، المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه بموجب البند ١٥ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية القرار ٧٠/١١٠ في جلستها العامة ٨٢، المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية، في جلستها العامة ٩٠ المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اتخذت القرار ٧٠/٢٥٩ في إطار هذا البند.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، لتعرض مشروع القرار A/70/L.49/Rev.1.

السيدة أوياريتشيت (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون ”العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)“، الوارد في الوثيقة A/70/L.49/Rev.1.

لقد ظلّ متوسط حصة أفريقيا من المصانع الجديدة في الناتج المحلي الإجمالي قرابة ١٠ في المائة منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي. وبطء وتيرة التصنيع في أفريقيا مسؤول عن تدني أداء المنطقة في ترجمة النمو إلى وظائف جيدة والحد من الفقر. واستناداً إلى تقييم الحالة، اعتمدت الجمعية العامة العقدين الأول والثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا دعماً لجهود أفريقيا في التغلب على تحديات التصنيع. والمؤسف أنه أحرز

تقدّم محدود بسبب الافتقار إلى الموارد والقدرات والأسباب الجيوستراتيجية.

ولقد حان الوقت للاستثمار في التصنيع المستدام والشامل للجميع بوصفه محركاً للنمو، وتوفير التأثير الاستراتيجي لدعم البلدان الأفريقية من خلال اعتماد العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا من العام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٥.

ومع مشروع القرار الحالي، تتاح لنا الفرصة لمواجهة تحديات التنمية الصناعية في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، ولا سيما الهدف ٩، ولفتح الباب أمام تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وكذلك المساعدة من المؤسسات الدولية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بغية تقديم الدعم الكامل لتنفيذ هذا العقد الثالث، ومساعدة البلدان الأفريقية على النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

وختاما، أشكر المنسق بيننا ممثل تشاد، والميسر ممثل المغرب، وجميع الشركاء الذين شاركوا في التفاوض بشأن مشروع النص. ونأمل من الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/70/L.49/Rev.1، المعنون: ”العقد الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.49/Rev.1 (القرار ٢٩٣/٧٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

مشروع القرار (A/70/L.56)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار المعنون ”الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠“، الصادر بوصفه الوثيقة A/70/L.56.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرة ١٢٠ من مشروع القرار A/70/L.56، يذكر رؤساء الدول والحكومات والممثلون الساميون المشاركون في استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، أنهم يشجعون الجمعية العامة على النظر في عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، في عام ٢٠٢١.

وبموجب هذا الحكم، يُفهم أن جميع المسائل المتصلة بالاجتماعات التي يشملها مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٢١، بما في ذلك موعد انعقاد المؤتمر ونمطه وطريقة تنظيمه ونطاقه، لم تحدد بعد. وبناء عليه، ولعدم وجود طرائق تتعلق بالاجتماع، يتعذر في الوقت

الحاضر تقدير التكلفة المحتملة والآثار المترتبة على ما تحتاجه الاجتماعات والوثائق.

وبمجرد تحديد طرائق الاجتماع وشكله وكيفية تنظيمه، سوف يذكر الأمين العام التكاليف المتعلقة بتلك الاحتياجات، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. علاوة على ذلك، سوف يتعين تحديد تاريخ الاجتماع بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وعليه، فإن اعتماد مشروع القرار A/70/L.56 لن تترتب عليه أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.56، المعنون ”الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماده؟

اعتُمد مشروع القرار A/70/L.56 (القرار ٢٩٤/٧٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ مشروع القرار.

السيد تاتيابيرمبون (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في البداية، أود أن أعرب عن الشكر للرئيس على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة لإقرار الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتُمد في ٢٩ أيار/مايو في أنطاليا، تركيا. كما نُعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، وللممثل الدائم لبلجيكا كميسرين للعملية على دوركم الريادي وجهودكم الدؤوبة، وكذلك لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالعملية على مشاركتهم البناءة.

وإذ نشرع في مسيرتنا المشتركة نحو التنمية المستدامة، يجب ألا ننسى مبدأي العالمية والشمول، خشية أن نفشل جميعاً كفريق. وليس من المهم لنا جميعاً أن نشارك بطريقة بناءة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه النتائج السياسية فحسب، بل يجب أيضاً التعجيل بتقديم المساعدة لتعزيز قدرات أقل البلدان نمواً دعماً لجهودها من أجل تحقيق المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وبدعم قوي منا جميعاً وبإجراءات منسقة، نحن على ثقة بأن أقل البلدان نمواً ستتمكن من التغلب على هشاشتها الهيكلية. وفي ضوء هذه الخلفية، نأمل أن تفي نصف البلدان الأقل نمواً على الأقل، إن لم يكن جميعها، بمعايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين مرة أخرى أن تُعرب عن تضامنها مع أصدقائها من أقل البلدان نمواً والتزامها بتقديم الدعم لها في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لكي تصبح مكاسبها الإنمائية مستدامة وشاملة وذات جدوى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ريموند (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. نود أولاً أن نغتنم فرصة هذا التصديق الرسمي لنشكر الميسّرَين لعملية استعراض منتصف المدة بأكملها، السفيرين فرانكينيه ممثلة بلجيكا وأنتم شخصياً سيدي الرئيس، على العمل الرائع الذي قمتم به خلال الشهر الماضي، وعلى رؤيتكم وتوجيهكم لنا نحو ما نعتبره إعلاناً سياسياً قوياً يمكننا جميعاً أن نفخر به.

ونود أيضاً أن نشكر جمهورية تركيا على الترحيب الحار بنا في أنطاليا، وبطبيعة الحال، نود أن نشكر مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية

والدول الجزرية الصغيرة النامية على ما قدمه من دعم طوال العملية، وعلى عمله الدؤوب من أجل أقل البلدان نمواً، وهي مجموعة من البلدان يوليها الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة.

وخلال المفاوضات المؤدية إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، دأبنا على القول إنه ينبغي ألاّ يتخلّف أحد عن الركب، وإنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص في هذه العملية للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وكجزء من جهودنا الرامية إلى دعم البلدان النامية في تنفيذ الخطة، سنواصل وضع أقل البلدان نموا في محور سياستنا التجارية والإنمائية. ولقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ اعتماد برنامج عمل اسطنبول، ونود أن نهنئ أقل البلدان نمواً التي حققت تقدماً نحو الخروج من هذه الفئة. والاتحاد الأوروبي مصمم على تيسير عملية خروج سلسة، وهو ملتزم التزاماً تاماً بهدف تمكين ما لا يقل عن نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

لقد كان التقدم المحرز على مدى السنوات الخمس الماضية بطيئاً، ولكننا واثقون بأن استعراض منتصف المدة الذي جرى في أنطاليا، المستوحى من الاتفاقات التاريخية التي أبرمت في عام ٢٠١٥، يمكنه أن يساعدنا على العودة إلى المسار الصحيح. وتضمن إعلان أنطاليا السياسي (القرار ٢٩٤/٧٠) نصاً قوياً وطموحاً ومتوازناً. وهو يبني على الإنجازات الكبرى لخطة عام ٢٠٣٠، مما يتيح لنا خارطة طريق قوية في السنوات المقبلة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع جميع الشركاء لتفعيل هذه الخطة ومن ثم التقدم نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول.

السيد سيكيغوتشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٩٤/٧٠. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا الخالص للبعثات الدائمة لبلجيكا وبنن وتركيا على قيادة عملية المناقشة بشأن الإعلان.

بعد مداولات مطولة من جانب الدول الأعضاء، بما في ذلك الاجتماع الذي انعقد في أنطاليا بتركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، تم اعتماد الإعلان السياسي بالإجماع. وخلال العملية، شاركت اليابان بصورة بناءة في المناقشات، ويسرنا أن نرى العديد من البنود ذات الأهمية لنا قد تم إدراجها في الإعلان، مثل سياساتنا لدعم بناء البنى التحتية الجيدة، والقدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث.

وأودّ الآن أن أتطرق بإيجاز إلى الخطوة المقبلة لدعم شركائنا من أقل البلدان نمواً، أي مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سينعقد في شهر آب/أغسطس. وبما أن أفريقيا هي موطن ٣٤ بلدا من أصل ٤٨ بلدا من أقل البلدان نمواً، فإن التنمية المستدامة في أفريقيا تشكل شاغلاً رئيسياً بالنسبة إلى اليابان، لذا دأبنا على المشاركة في تنظيم مؤتمر طوكيو كل خمس سنوات منذ عام ١٩٩٣. ولأول مرة سيعقد مؤتمر قمة طوكيو هذا العام في أفريقيا، وتستضيفه نيروبي في كينيا يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس.

ولقد سبقه الاجتماع الوزاري التحضيري الذي انعقد في بانجول، غامبيا، الشهر الماضي. وسيكون هذا المؤتمر مناسبة هامة لتعميق مناقشاتنا وشراكاتنا بشأن المسائل البالغة الأهمية مثل الهياكل الصحية العالمية، وتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، والتطرف العنيف، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وفي الوقت نفسه توطيد الجهود التي تبذلها أفريقيا نفسها لتحقيق خطة عام ٢٠٦٣، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وبطبيعة الحال، فإن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول أمر حيوي لجميع أقل البلدان نمواً، ليس في أفريقيا وحسب، على النحو المشار إليه في الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي اعتمد في الأسبوع الماضي. وأود أن

أؤكد على أن أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية يجب أن يضطلعوا بمزيد من جهود التخطيط الانمائي المتضافر بغية تحقيق الأهداف العالمية لبرنامج عمل اسطنبول، وكذلك خطة عام ٢٠٣٠ بغية ألاّ يتخلف أحد عن الركب.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تودّ أقل البلدان نمواً أن تُعرب عن شكرنا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذها هذا القرار الهام جداً، القرار ٢٩٤/٧٠، الذي أيد الإعلان السياسي الصادر عن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. ونود أن نسجل تقديرنا العميق للميسّرَين للعملية، الممثلة الدائمة لبلجيكا وأنتم شخصياً سيدي الرئيس، على قيادتكما للعملية بمهارة. وتودّ أقل البلدان نموا أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن خالص الشكر والامتنان لتركيا شعبا وحكومة على استضافتها الكريمة لاستعراض منتصف المدة.

السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة باعتماد الجمعية العامة رسميا الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (القرار ٢٩٤/٧٠). وكما فعلنا في أنطاليا، نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى حكومة تركيا على استضافتها هذا الحدث الناجح، فضلاً عن الثناء على الميسّرَين لاستعراض منتصف المدة، السفيرين فرانكينيه وزينسو، على قيادتهما وعلى عملهما الجادّ.

إن برنامج عمل اسطنبول يوفر لنا إطاراً طموحاً وشاملاً للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم أقل البلدان نمواً، كما يتضح من حقيقة أن أكثر من ثلث مجموع صافي إنفاقنا الثنائي على المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ ذهب إلى أقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١٥، زادت هذه المساعدة بنسبة ٨ في المائة، وهي أكبر زيادة من أي من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي.

ولكن الأهم من ذلك أن الولايات المتحدة مقتنعة بضرورة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كحافز للاستفادة من الشراكات الجديدة التي هي في وضع أفضل لمجابهة التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً. وتشارك الولايات المتحدة في العديد من هذه الجهود، بما في ذلك برنامج توفير الكهرباء لأفريقيا، والتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة. وكما تُظهر هذه المبادرات، فإن الولايات المتحدة كانت وستظل شريكاً طوعيا لأقل البلدان نمواً في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق تطلعات وأهداف برنامج عمل اسطنبول، وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وقد أكدنا مجدداً هذه الأهداف في أنطاليا، وسنواصل القيام بذلك سواء هنا في نيويورك أو في أقل البلدان نمواً نفسها.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب تركيا بالتصديق الرسمي من جانب الجمعية العامة اليوم على الإعلان السياسي الصادر عن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (القرار ٢٩٤/٧٠).

وبوصفنا البلد المضيف، نود أن نشكر الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة وإسهاماتها في نجاح استعراض منتصف المدة. ونتوجه بالشكر الخاص أيضاً إلى الميسّرَين للعملية التحضيرية، السفيرة فرانكينيه ممثلة بلجيكا، وأنتم شخصياً، سيدي الرئيس، على القيادة والتعاون اللذين أبديتموهما.

إن الإعلان السياسي القوي الذي اعتمدناه في أنطاليا يبيّن التزامنا الجماعي بالقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مستقبل أفضل للجميع. وينبغي لنا جميعاً أن نفعل كل ما هو مطلوب لكفالة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذاً كاملاً. ولقد مهّد الإعلان السياسي السبيل أمام اتخاذ إجراءات ملموسة خلال السنوات الخمس المقبلة في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أكرر القول إن تركيا ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها، والعمل بالتضامن مع أقل البلدان نمواً.

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

مشروع القرار (A/70/L.48/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد نظرت، خلال مناقشة مشتركة، في البند ٦٦ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، وفي البند ١٤ من جدول الأعمال، وذلك في جلستيها العامتين ٣٤ و ٣٥ المعقودتين في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند كي يعرض مشروع القرار A/70/L.48/Rev.1.

السيد تاتيابيرمبون (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين أن أعرض مشروع القرار المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، الوارد في الوثيقة A/70/L.48/Rev.1.

لقد اتخذت البلدان الأفريقية خطوات ملموسة نحو تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال خطة تحديد اجتماعية اقتصادية ترمي إلى تحويل خطتها الإنمائية. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا تزال أفريقيا بعيدة عن تحقيق مستويات الدعم المطلوبة في إطار الشراكة. فالتحديات الهائلة التي تواجهها القارة، ولا سيما مكافحة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وتصاعد عدم المساواة، من بين أمور أخرى، ما فتئت تتطلب استمرار التعاون والشراكة على الصعيد العالمي، وتهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية للنمو والتنمية بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

وبما أننا جميعا ملتزمون بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) من دون أن يتخلف أحد عن الركب، فمن الأهمية بمكان أن نولي اهتماما خاصا لاحتياجات أفريقيا الخاصة ولأهمية تنفيذ الالتزامات المتعهد بها للبلدان الأفريقية. ونود أن نعرب، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، عن امتناننا للميسرين والمنسق وجميع الشركاء الذين شاركوا في التفاوض على مشروع النص. ونأمل من الجمعية العامة أن تعتمده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار (A/70/L.48/Rev.1) المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار أصبح البلدان التالية أسماؤهما أيضا من مقدمي مشروع القرار

A/70/L.48/Rev.1 بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة: جورجيا وتركيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/70/L.48/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.48/Rev.1 (القرار ٢٩٥/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): ترحب الأرجنتين باتخاذ القرار ٢٩٥/٧٠، المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''. إننا نؤيد تلك الاستراتيجية الرامية إلى مجابهة التحديات الرئيسية التي تواجه القارة الأفريقية حالياً، مثل الحاجة إلى أن تشرع البلدان الأفريقية فرادى ومجتمعة في السير على طريق النمو والتنمية المستدامة، وتجنب تهميشها المتواصل من جانب عملية العولمة ومن التمتع الكامل بفوائد الاقتصاد العالمي.

وفي حين نسلّم بأن كل بلد يواجه تحديات محددة في تحقيق التنمية المستدامة، ندرك أيضاً أنه من الضروري تسليط الضوء على المشاكل المحددة التي تواجه أشد البلدان ضعفاً. لهذا السبب، أظهرنا أكبر قدر من المرونة في سياق المفاوضات على هذا النص المتعلق بأفريقيا ومن أجلها، وعملنا ضمن مجموعة الـ ٧٧ والصين مع شعور قوي بالتعاون والتضامن مع أشقائنا الأفارقة.

ونود أن نشير إلى أن الأرجنتين تؤمن إيمانا راسخاً بالشرعية الكاملة لما اتفقت عليه بلداننا في خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يؤكد أن الضعف المذكور في الاتفاق حيال التكيف مع تغير المناخ يقع على عاتق البلدان النامية، دون الإشارة إلى أي مجموعة من البلدان على وجه الخصوص. كما لا يوجد تفضيل لأي مجموعة بعينها عندما يتعلق الأمر بوسائل الاضطلاع بجهود تغير المناخ؛ بدلاً من ذلك، يكرر اتفاق باريس ما أرسي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من حيث ما تقدمه البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

وأخيراً، نعتقد أنه من الضروري التذكير بأن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا نوّهتا بأهمية أن تطوير ونقل ونشر التكنولوجيا السليمة بيئياً للبلدان النامية هي أمور ينبغي أن تحدث في ظل ظروف مواتية وتفضيلية ونسبية وفقاً للترتيبات المتفق عليها بشكل متبادل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٦ من جدول الأعمال والبند ٦٦ من جدول الأعمال برمته؟

تقرر ذلك.

البند ١٧٥ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

مذكرة من الأمين العام (A/70/976)

مشروع القرار (A/70/L.57)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.57 المعنون ''الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/70/L.57؟

اعتمد مشروع القرار (A/70/L.57) (القرار ٢٩٦/٧٠)

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمثلين اراغبين في التكلم تعليلا للموقف اشأن القرار الذي اعتمد للتو.

السيدة باهانيا (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يتكلم بشأن الفقرات ١ و ٤١ و ١٠١ و ١٠٤ من المرفق الوارد في القرار ٢٩٦/٧٠، المقدّم في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال، وبشأن الفقرة ٥٠ من القرار ٢٩٥/٧٠ حول اتفاق باريس، المقدّم في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٦٦ من جدول الأعمال.

تعرب نيكاراغوا عن تحفظاتها إزاء مضمون تلك الفقرات لأنها ليست دولة طرفاً في اتفاق باريس ولن تصبح كذلك. وبغية تحقيق توافق في الآراء وإبداء قدر كبير من المرونة والتضامن الكامل مع أقل البلدان نمواً وإخواننا وأخواتنا الأفارقة، فإن وفدنا لم يعارض اتخاذ هذين القرارين، كما أنه لم يطلب إجراء تصويت منفصل على تلك الفقرات. ومع ذلك، وبينما نود التأكيد على عدم اعتراضنا على ورود إشارة كهذه في القرار، فإن هذا الاستثناء ينبغي ألاّ يشكل سابقة في أي وقت من الأوقات، وينبغي عدم فرض هذه الصياغة علينا في مشاريع القرارات والإعلانات والوثائق مستقبلا.

ومرة أخرى، يكرر وفد بلدي، توخيا للوضوح، القول إن هذه الحالة إنما هي مجرّد انعكاس لتضامننا مع أقل البلدان نمواً، من الدول الأفريقية الشقيقة والدول الجزرية الصغيرة. ونطلب إدراج هذا البيان في الوثائق الرسمية في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في ٣٠ حزيران/يونيه، توصلت ١٦٥ حكومة، بما فيها حكومة بلدي، بوصفها دولا أعضاء في المنظمة الدولية للهجرة، إلى توافق للآراء في جنيف على التوصية بأن تدخل المنظمة الدولية للهجرة في اتفاق علاقة مع الأمم المتحدة. وتؤيد الولايات المتحدة مشروع اتفاق العلاقة تأييدا كاملا، وترحب باتخاذ القرار ٢٩٦/٧٠، الذي أقرّه. وإننا في عصر يتنقّل فيه البشر بشكل لم يسبق له مثيل. والهجرة تحقق فوائد كبرى لدول المنشأ والمقصد. فيجلب المهاجرون المهارات اللازمة إلى بلدان المقصد، ويوفرون بلايين الدولارات كتحويلات مالية لمساعدة من هم في الوطن، ويثرون ثقافات المجتمعات التي ينضمون إليها. ولكن الهجرة تجلب أيضاً تحديات عندما لا تكون خياراً بل ضرورة للذين أُجبروا على مغادرة ديارهم بسبب الصراع، والمجاعة، والانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية الخطيرة.

وينبغي الثناء على المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة للعمل الذي قامتا به معاً على مدى السنوات بغية التصدي لتحديات الهجرة تلك، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من التنسيق المرحب به. ونحن، المجتمع الدولي، بحاجة إلى تكييف هياكلنا لمواجهة التحديات والمتطلبات الجديدة، وتحسين الاستجابة العالمية للمهاجرين الضعفاء الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة. وبما أن منظمة الهجرة هي المنظمة الدولية الوحيدة ذات الولاية الخالصة المتعلقة بالهجرة، فإن لديها ٦٥ عاماً من الخبرة في مساعدة الحكومات على إدارة الهجرة. وهذه المنظمة شريك مرن ومستجيب في السياقات الإنسانية والإنمائية، ومستودع كبير للمعارف والخبرات الواسعة في مسائل الهجرة. ويساعد مركز المنظمة الدولية للهجرة، بوصفها منظمة ذات صلة بالأمم المتحدة، على تحسين التنسيق وتجنب الازدواجية بشأن الأنشطة والخدمات المتصلة بالهجرة. ومن خلال إقامة علاقة أقوى بين المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة، يرسي الاتفاق أساساً متيناً لتعزيز التنسيق والتعاون بغية مساعدتنا جميعاً على التصدي بشكل أفضل لتحديات الهجرة الدولية، مع توفير الحماية لحقوق الإنسان للمهاجرين.

وبوصفنا أمة من المهاجرين، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز الهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة، وهي تتطلع إلى العمل

بشكل أوثق بين المنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة من أجل تعزيز تلك الأهداف.

السيد نايان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تود الفلبين أن تشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة التي تتيح للدول الأعضاء تبادل الآراء بشأن القرار ٢٩٦/٧٠، حول العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

إن الفلبين تعتبر الهجرة حقيقة واقعة متعددة الأبعاد، كما تنوّه بتأثير منظمة الهجرة الدولية ومساهمتها في مجال الهجرة. فالمنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بالمبدأ القائل إن الهجرة الإنسانية والمنظمة تفيد المهاجرين والمجتمعات. ومن هذا المنطلق، تؤمن إيماناً قوياً بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين والهجرة، وهي ملتزمة بإعمال حقوق الإنسان للمهاجرين.

وبالتالي، فإننا نؤيد تأييدا تاما تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تعزيز قدرة المنظمتين على تنفيذ ولاياتهما، لصالح المهاجرين والدول الأعضاء. وترحب الفلبين، في هذا الصدد، باتخاذ قرار إجرائي بغرض إقرار مشروع الاتفاق والتوقيع عليه في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، المقرر عقده في ١٩ أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما نعلم، فإن عدد الأشخاص المتنقلين، بمن فيهم الفارون من النزاع والاضطهاد، مرتفع بصورة لم يسبق لها مثيل. ويواصل المجتمع الدولي العمل – من خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في أيار/مايو الماضي، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ١٩ أيلول/سبتمبر بشأن الحراك الكبير للاجئين والمهاجرين – على تعزيز الاستجابة العالمية والتصدي للتحديات الآنية والطويلة الأجل المرتبطة بهذه الحالة على حد سواء. وبوصفها المنظمة الرائدة العالمية المعنية بالهجرة – المنظمة الدولية للهجرة – فإنها تضطلع بدور هام في حماية حقوق المهاجرين ومساعدة الأشخاص المشردين والمجتمعات المحلية المتضررة من الهجرة، بما في ذلك في مجالات إعادة التوطين والعودة.

وفي ذلك السياق، فإن للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة مصلحة أكيدة متبادلة في تعزيز العلاقات الدولية أثناء هذه الأوقات الصعبة. وقد سلّمت الجمعية العامة بهذه الحاجة بموجب قرارها ٢٦٣\٧٠ الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦ ودعت الأمين العام إلى اتخاذ خطوات لإبرام اتفاق تحقيقا لذلك الغرض بين المنظمتين. وعليه، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة على الاتفاق الذي أقرته الجمعية العامة للتو. وهو مثال على الإجراءات الملموسة اللازمة لمواجهة الأزمة الراهنة. ومثلما ورد في مذكرة الأمين العام مذكرة، فسوف يتم التوقيع على الاتفاق في جلسة الجمعية العامة المزمع عقدها في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٧٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع القرار (A/70/L.58)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار A/70/L.58 المعنون ”نطاق الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي دعا إلى عقده رئيس الجمعية العامة، وطرائق عقده وشكله وتنظيمه“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.58 (القرار ٧٠/٢٩٧)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر سعادة السيد خوان خوسيه غوميث كاماتشو، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة والميسر المشارك للمشاورات بشأن مشروع القرار ”نطاق الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وطرائق عقده وشكله وتنظيمه“ على العمل الممتاز الذي قام به.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

مشروع القرار (A/70/L.59)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد تم تعميم تقرير الأمين العام المقدم في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال في الوثيقة A/70/917.

أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/70/L.59.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما مسرة أن أعرض، باسم مقدمي مشروع القرار، مشروع القرار المعنون ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“، الوارد في الوثيقة A/70/L.59.

تفخر بنغلاديش بعرض هذا النص. ويسرنا أنه ما برح يتلقى التأييد الساحق من الدول الأعضاء وأنه اعتمد في كل مرة بتوافق الآراء.

وجدول أعمال التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي أنشئ بموجب القرار ١٢٣/٦٥ بوصفه بند جدول أعمال قائم بذاته، تسليما بالدور الفريد للبرلمانات كهيئات تشريعية ورقابية. والرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي، السيد صابر حسين شودري، هو برلماني متميز من بنغلاديش. ولهذا السبب اضطلعت بنغلاديش بدور رائد في تقديم قرار هذا العام في الأمم المتحدة.

إن الأب المؤسس للدولة في بنغلاديش، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، قدم دستور بنغلاديش، الذي كفل الديمقراطية في بلدنا، عام ١٩٧٢ بعد استقلالنا مباشرة. ولا تزال بنغلاديش، تماشيا مع التزامها الدستوري، مدافعا قويا عن تعزيز وحماية الديمقراطية والقيم والمبادئ الديمقراطية ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا على الصعيد الدولي. إن التزام رئيسة الوزراء الشيخة حسينة بالديمقراطية هو جزء لا يتجزأ من إيمانها الصادق بأنه ”لا يمكن تمكين الناس، وضمان تحقيق التقدم والتنمية والعدالة الاجتماعية إلا بالديمقراطية والحرية“.

وفي بنغلاديش، يمثل البرلمان الوطني التعبير الرسمي عن إرادة شعبنا. وما من شيء تقرره الأمم المتحدة يمكن تنفيذه على الصعيد القطري ما لم يكن يوافق عليه البرلمان والبرلمانيون. إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١)، بطبيعة الحال، يتطلب تفاعل أقوى بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، ولا سيما من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. فثمة إشارات مباشرة إلى دور البرلمانات الرقابية والتشريعية في خطة عام ٢٠٣٠، الأمر الذي يعطي الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ولاية واضحة للعمل بشكل أوثق مع البرلمانات والبرلمانيين.

بند جدول الأعمال هذا، بطبيعة الحال، لا يشير إلى البرلمانات الوطنية فحسب، بل أيضا إلى الاتحاد البرلماني الدولي. والاتحاد البرلماني الدولي هو أقدم منظمة متعددة الأطراف،

وقد أسس في عام ١٨٨٩، بعضوية ١٧٠ برلمانات، ومجموعة تتكون من ١١ عضوا منتسبا.

ونود أن نرحب بتقرير الأمين العام (A/70/917)، الذي يحث على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وتعمل الأمم المتحدة مع البرلمانات ومع البرلمانيين ولكن يمكنها أن تقوم بذلك بمزيد من الفعالية من خلال تنسيق عملها داخليا، ومن خلال تعاون أوثق مع الاتحاد البرلماني الدولي. وللاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب لدى الأمم المتحدة وهو في وضع فريد يمكنه من ضمان تحقيق قدر أكبر من النجاح في نتائج عبارة ”نحن الشعوب“، والاستخدام الأكفأ لموارد الدول الأعضاء. ونرحب أيضا باتفاق التعاون الجديد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يستند إلى الاتفاق القائم الصادر عام ١٩٩٦.

ونشكر الدول الأعضاء والوفود على مشاركتها النشطة في عملية التفاوض المكثفة هذا العام. ينص مشروع القرار على طرق التفاعل المحددة مثل إدراج البرلمانيين في الوفود الوطنية إلى مؤتمرات الأمم المتحدة، وعقد اجتماع برلماني مشترك كل سنة، وجعل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات تعمل معا بشكل أوثق، وما إلى ذلك.

وفي مشروع القرار، يُعترف تماما بدور الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويرحب مشروع القرار بمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ ويعترف بالعمل الهائل للاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ، والمخاطر الكوارث وتمويل التنمية؛ ويستعرض مجالات جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، من قبيل ميدان نزع السلاح؛ ويعترف بتعاون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأَسرها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، مع الاتحاد البرلماني الدولي. ويشير أيضا إلى العمل الجوهري للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع مجموعة من المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات؛ ويشجع منظومة الأمم المتحدة على المساعدة على تيسير زيادة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وأخيرا وليس آخرا، تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بوسائل منها تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها ومُدارة جيدا.

ويتلقى مشروع القرار كل سنة تأييد عدد كبير من الدول الأعضاء من جميع مناطق العالم. ويسرني أن أشير إلى أن حوالي ٧٠ بلدا يشارك في تقديم مشروع القرار في هذا العام. ونحن نعرب عن خالص الشكر لجميع مقدمي مشروع القرار، ونثني عليهم لتأييدهم والتزامهم، وكذلك لعموم الأعضاء على دعمهم المتواصل.

ويحدوني الأمل، على غرار السنوات الماضية، أن نتمكن من اعتماد مشروع القرارA/70/L.59 بتوافق الآراء.

السيد هونغبيدجي (بنن) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لفعالية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للأمين العام على تخصيصه تقريرا يتسم بأهمية خاصة (A/70/917) من أجل هذه المسألة، وهو أمر مفيد للغاية لتسليط الضوء على مدى هذا التعاون.

وأرحب بالأهمية المعلقة على التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يمكننا من حشد الالتزام المشترك بتعزيز سيادة القانون والديمقراطية والتنمية؛ ويتيح لنا العمل من أجل فعالية السلطة التشريعية في الدول الأعضاء؛ وعلى وجه الخصوص، يجعل من الممكن تعزيز مساهمتهم في الحوكمة العالمية. ويتمثل الهدف الرئيسي

في تعزيز السلام والاستقرار والظروف المثلى لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتنا.

ومن هذا المنطلق، أود أن أرحب بالبدء في عام ٢٠١٦ بتنفيذ البرامج الرئيسية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. ولذلك، فإن المجتمع الدولي مجهز جيدا لاستعادة السيطرة على تنمية الكوكب والبشرية والتصدي بحزم للتحديات التي تم تحديدها.

ولدى القيام بذلك، من المهم أن تحشد جميع القوى وكل الإسهامات من أجل ضمان فعالية العمل بغية بلوغ الأهداف المعيارية التي حددناها لأنفسنا. إن أهداف التنمية المستدامة هي الانعكاس التوافقي والأكثر توضيحا لهذه المسألة.

وعلى وجه الخصوص، يرحب المجلس الوطني في بنن بالعديد من المبادرات التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل تعزيز قدرات البرلمانات الوطنية على معالجة مسألة تحسين دور المرأة في مجتمعاتنا والنهوض به، وحمايتها من خلال التشريعات المناسبة. وتشارك بنن في هذه الجهود، من خلالي، وتحث على تكثيفها.

وعلى نفس المنوال، فإن الأهمية التي تولى للمسائل المتعلقة بالنهوض بالشباب تجعلها موضوعا ذا أهمية مشتركة في سياق تفاعل البرلمانات مع الأمم المتحدة.

وشهادة على ذلك، فأنا بحاجة فقط إلى أن أشير إلى القرار الذي يدعو إلى مشاركة الشباب في العملية السياسية، والذي اتخذ في الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالفرنسية في دورتها الثانية والأربعين التي عقدت في أنتاناناريفو في الفترة من ٨ إلى ١٢ تموز/يوليه. والقرار يأخذ دوره القيادي من استراتيجية الشباب الناطقين بالفرنسية ٢٠١٥-٢٠٢٢، التي موضوعها هو النساء والشباب بوصفهم جهات فاعلة من أجل السلام والتنمية. وقد اعتمدت الاستراتيجية من قبل رؤساء الدول والحكومات الفرانكفونية في مؤتمر قمة داكار في عام ٢٠١٤. وهي تشكل جزءا من برنامج عمل الأمم المتحدة العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، والعديد من الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة والدول الأعضاء لتنفيذ البرنامج.

ومن الضروري إعادة تعبئة الشباب في مواجهة المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها الشبابُ المهمشون والذين لا هدف لهم. وتشمل تلك المخاطر تغذية نزعة التطرف وإغراء الشباب بتيارات التطرف الديني العنيف، مما يسهل تجنيدهم من جانب المنظمات الإرهابية التي نعرف شرورها ونشجبها. وبناء على ذلك، تعتزم الجمعية الوطنية في بنن، بدعم من البرلمانات الصديقة، تنظيم مؤتمر برلماني للبلدان الأفريقية من أجل تعزيز الجهود وتنسيقها فيما يتعلق بمسألة مواءمة تشريعات مكافحة الإرهاب في البلدان الأفريقية. وتلك المبادرة ضرورية، نظراً للارتفاع الكبير في مستوى تهديد الإرهاب في بلداننا. كما أن ما يبررها هو المستويات المختلفة للأداء فيما بين الدول الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بإدماج الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية لمنع الإرهاب، في نظامنا القانوني المحلي.

وخارج نطاق تلك التدابير، لا بد للتفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة أن يسهم في الوفاء بالالتزام بألا يُخَلّف الركب أحدا وراءه، الوارد في برنامج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). والحالات التي تؤثر تأثيرا غير متناسب على الفئات الأشد ضعفا، تستحق اهتماما خاصا. وتشمل هذه الحالات، في جملة أمور، بطالة الشباب، واستنفاد الموارد الحيوية بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ والاضطرابات في النسيج الاجتماعي، والعدد المتزايد من الأزمات واستمرار الصراعات التي تؤدي إلى الهجرة الجماعية.

تلك هي المجالات الهامة للتفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ومن المستصوب لمشروع القرار A/70/L.59 بشأن هذا التفاعل، أن يشرح بوضوح التقدم المحرز في تلك المجالات.

السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (A/70/917) عن التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها السيد صابر ه. شودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وبعثة بنغلاديش، في تقديم مشروع القرار A/70/L.59، المعنون ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“، إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين. ويسعدني أن بوسع بلدي المشاركة في هذا الاجتماع بوصفه أحد مقدمي مشروع القرار الهام هذا.

ويعرض تقرير الأمين العام بصورة شاملة أهمية تعميق وتوسيع نطاق التفاعل والشراكة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في العمل صوب تحقيق أكفأ تنفيذ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وفي هذا الصدد، أرحب بنتائج المؤتمرات العالمية المتعاقبة لرؤساء البرلمانات التي عقدت في ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، ٢٠١٠ و ٢٠١٥، وأؤكد مجددا التأييد لها. وترى ميانمار البرلمانات الوطنية بوصفها مؤسسات محورية للأطر القانونية الوطنية. وهي تسهم إسهاما كبيرا في تطلعات الشعب عبر تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد.

وفي ضوء ذلك، تعتقد ميانمار أن تعزيز موارد وجودة البرلمانات الوطنية أمر حيوي. ونحن ندرك أن مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي في جميع أنحاء العالم، تعزز قدرات البرلمانات الوطنية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسرنا أن نلاحظ أن برنامج تعزيز القدرات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم واحدا من بين كل ثلاثة برلمانات من خلال نحو ٧٠ برنامجا من البرامج الحالية. وهكذا، من الواضح أن برنامج التعزيز البرلماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو جزء هام من مساعدته في تحقيق العمليات السياسية الشاملة للجميع. وهو يفيد كثيرا من البلدان في بناء الديمقراطية والحكم الرشيد وتعزيزهما وصونهما من خلال دعم بناء القدرات والمساعدة التقنية للعمليات الانتخابية والدستورية، وإشراك المجتمع المدني والتدريب في مجال القيادة النوعية. كما يركز على التنمية المستدامة وقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الفساد.

وقد واءَمَ البرلمان الوطني لميانمار، مجلس الاتحاد، مهامه وفقا لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الرامية لبرلمانات أفضل البرلمانات وديمقراطيات أقوى. وبدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة، تم باستمرار بناء القدرات لأعضاء برلمان ميانمار وموظفيه. وقد احتفل البرلمان منذ إنشائه في ميانمار في عام ٢٠١١، باليوم الدولي للديمقراطية بانتظام من أجل توعية الشعب.

وأود أن أؤكد مجددا حماسة بلدي للتعامل مع المجتمع الدولي وتعزيز تبادل المعلومات وتقاسم الممارسات الجيدة. وعليه، يسرني أن أبلغ الممثلين بأن الجمعية العامة السابعة والثلاثين للجمعية البرلمانية المشتركة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) ستعقد في ناي بيي تاو، بميانمار، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وسيكون موضوعها جمعية برلمانية عامة مشتركة فعالة لدول الآسيان من أجل جماعة تقدمية تابعة للرابطة.

إن ميانمار على ثقة بأنه سوف يستمر تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، من خلال دعم القرارات السابقة التي تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب، والأهم

من ذلك، تلك التي أقرت العمل بشكل أكثر منهجية مع الاتحاد البرلماني الدولي. وبناء على ذلك، فإن تأثير البند ١٢٤ من جدول الأعمال سيستمر لصالح أعمال البرلمانات الوطنية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا تأييد ميانمار لمشروع القرار المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

السيد سليمي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): نرحب بأحدث تقرير للأمين العام (A/70/917)، الذي يبرز التقاليد الطويلة والغنية للتفاعل والشراكة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وروابط التعاون هذه بين البرلمانات – التجسد الرسمي للديمقراطية في إطار النظام السياسي – ومنظومة الأمم المتحدة، التي تسعى إلى نشر القيم الديمقراطية، مثل حقوق الإنسان والحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم، هي أمر طبيعي تماما. أن التعاون بين البرلمانات والأمم المتحدة يسمح لنا بتفهم أنشطة هذه الأخيرة في القطاعات المختلفة والحيوية للمجتمع، مثل حقوق الإنسان والصحة العامة، والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. ولكنه أيضا يوفر لنا جميعا إمكانية جعل أصواتنا تُسمع في عمليات صنع القرار على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

من جانب آخر، وبما أن الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى هما اللذان يتكلمان رسميا باسم السكان الذين يمثلانهم، فإنهما ساعدا الأمم المتحدة على أخذ آرائهم بعين الاعتبار، على نحو ما أعرب عنه برلمانيوهم كوسطاء. وأشير على سبيل المثال إلى المشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والعمل الذي تقوم به هيئات مثل مجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة وضع المرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

وبالإضافة إلى قيام البرلمانات بإطلاع الأشخاص الذين يمثلونهم عن عمل الأمم المتحدة في مختلف المجالات، فهي نفسها تعتمد برامج واستراتيجيات الأمم المتحدة وتلجأ إلى تنفيذها، وتعكف على تكاملها مع حكوماتها الوطنية وشعوبها. ويمثل دور البرلمانات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) أحد أفضل الأمثلة على تلك العملية. وتقوم البرلمانات، من خلال اعتماد وتعديل القوانين وتخصيص الميزانيات في سبيل بلوغ أهداف الخطة المعلنة، بالتحقق من موافقة السلطات التنفيذية على هذا القرار، وتعمد إلى تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذها.

وتزداد يوما بعد يوم أهمية الدور الحاسم للاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعدّ واحدا من أكثر المنظمات المتعددة الأطراف التي تحظى بالاحترام في العالم في مجال تعزيز التزام البرلمانات بالمشاريع والأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. والاتحاد البرلماني الدولي الذي يضم ١٦٤ برلمانا وطنيا أعضاء فيه يعمل بلا كلل لتيسير مشاركة البرلمانيين في آليات الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما من خلال جلسات الاستماع السنوية التي تعقدها بصورة مشتركة. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما توصية الأمين العام بتوطيد التفاعل المنتظم بين كبار مسؤولي المنظمتين، بغية تعزيز الاتساق بين أنشطتهما.

كما نرحب بالتوقيع يوم الخميس على اتفاق التعاون الجديد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يهدف إلى زيادة تعزيز الروابط بين المنظمتين من خلال الاستمرار في النظر في سبل جديدة للتعاون، مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

إن المملكة المغربية، التي هي ملكية دستورية، تتشاطر القيم والمثل نفسها للاتحاد البرلماني الدولي في الاضطلاع بالجهود الابتكارية والمتواصلة لترسيخ قيم الحرية، وحقوق الإنسان، والسلام على الصعيد العالمي، وتوطيد ثقافة الحوار والانفتاح والتسامح بين الحضارات والشعوب. والتعاون بين المغرب والاتحاد البرلماني الدولي لضمان انتشار مُثُلهما قائم منذ أمد طويل، وسوف يزداد مع مرور الزمن.

ويعدّ مشروع القرار الموضوعي A/70/L.59، المعروض علينا اليوم، شهادة على المنفعة المتبادلة للشراكة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، وعلى ازدهار العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونحن فخورون بمشاركتنا في تقديم مشروع القرار، ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى توافق الآراء بشأنه.

السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد قبرص بالفرصة لتقديم بعض الملاحظات الموجزة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير قبرص لتقرير الأمين العام (A/70/917)، الذي يمثل استعراضا شاملا للإجراءات المحددة والتفاعل السياسي بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

إن قبرص تؤيد بقوة تعزيز هذا التفاعل. وفي إطار نظام دولي يستند إلى مبادئ سيادة القانون والحكم الديمقراطي، ثمة حاجة إلى مشاركة برلمانية أقوى على الصعيد العالمي، من أجل تحديد الحلول الممكنة للمشاكل العالمية، والعمل على تنفيذ تلك الحلول على الصعيد الوطني. واستنادا إلى تجربتنا الذاتية، بوسعنا أن نشهد أن التعاون بين الأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات الوطنية يساهم أيضا في تحسين دور هذه الأخيرة في مجال تعزيز سيادة القانون، وجعل التشريعات الوطنية متماشية مع الالتزامات الدولية.

وقد شاركت قبرص في تقديم مشروع القرار A/70/L.59، كدليل على العلاقات القوية بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء، وأن يساهم إسهاما ملموسا في زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للاتحاد البرلماني الدولي على جهوده الرامية إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة. ونشكر وفد بنغلاديش على عرض وتيسير مشروع القرار A/70/L.59 المعنون ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“ الذي شاركت فييت نام في تقديمه، والذي ندعمه بقوة.

لقد أنشئ الاتحاد البرلماني الدولي عام ١٨٨٩ في مسعى لتحقيق السلام والديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، قامت المنظمة بدور متزايد الأهمية على الساحة الدولية، ووفرت منبرا للتفاعل المنتظم بين البرلمانيين والأمم المتحدة، وساعدت على بلورة الإسهام البرلماني في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية، وأسهمت إسهامات فعالة في صون السلام والاستقرار والأمن والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان.

وبينما نشرع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التحولية (القرار ١/٧٠)، تنضم فييت نام إلى البلدان الأخرى في التشجيع على استمرار المشاركة النشطة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية في حشد العمل البرلماني لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونود أن نرى تعاونا معززا بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في شتى الميادين، ولا سيما السلام، والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمويل التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والحوار بين الحضارات.

لقد أصبحت فييت نام عضوا في الاتحاد البرلماني الدولي عام ١٩٧٩. وبوصف الجمعية الوطنية الفيتنامية عضوا نشطا وبنّاء ومسؤولا في الاتحاد البرلماني الدولي منذ ما يناهز أربعة عقود، فقد دأبت على العمل بشكل وثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي للوفاء بتطلعات الاتحاد ومبادئه وأهدافه، ووسعت باستمرار علاقاتها الودية مع البرلمانات والشعوب حول العالم. وكانت فييت نام فخورة جدا باستضافة الجمعية العامة ال ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي في هانوي خلال آذار/مارس

٢٠١٥، تحت شعار ”البرلمانات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام“. ٢٠١٥

وفي الختام، أود أن أكرر التزام فييت نام بتعزيز قيام تعاون أوثق بين البرلمانات الوطنية، وتوطيد التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بغرض تحقيق أهدافنا العالمية المشتركة، وبناء المستقبل الذي نصبو إليه.

السيد ليون راميريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا على اقتناع تام بأن أحكام الاتفاق الذي نعرفه، والذي كان نتاجا للمفاوضات، هي أحكام بالغة الأهمية لتوجيه العلاقة الهامة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وذلك لأننا نعلم أن العلاقات السياسية تزداد تعقيدا مع تطور العالم.

وإنني من بين أولئك الذين يعتقدون أن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هامة ليس من الناحية البيانية فحسب، بل أيضا من ناحية كل ما يرتبط بتنفيذ الإعلانات التي نصدرها في الأمم المتحدة، فضلا عن اتفاقات الاتحاد البرلماني الدولي. لماذا أقول ذلك؟ أقول ذلك لأنه، من بين العديد من المواضيع التي نتناولها، تشجعني كثيرا مسألة تغير المناخ. كيف يمكننا أن نتأكد من إحراز تقدم في هذا المجال؟ والأكثر أهمية، متى سيأتي اليوم الذي يمكننا أن نقول فيه إن تلك المعايير هي معايير إلزامية؟

نحن نعلم أن هذا الموضوع صعب، ولكنني أعتقد أن تقدم البشرية يُلزمنا على اتباع نهج في هذا الإطار. لهذا السبب، وباسم وفد شيلي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تشرفت برئاستها في الاتحاد البرلماني الدولي، نرحب بهذا الاتفاق، ونعتقد أنه سيكون مهما جدا لمستقبل العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة للسيد صابر شودري، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد شودري (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): يسرني وجود زملاء برلمانيين بيننا. إنه لشرف وسعادة كبيران لي، بصفتي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بشأن البند الهام جدا من بنود جدول الأعمال المتعلق بالتفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

في البداية، إسمحوا لي أن أشيد برئيس الجمعية العامة، السيد ماغنز ليكتوفت، البرلماني الموقر والرئيس السابق للبرلمان الدانمركي، على رؤيته وطاقته، ودعمه الثابت وحماسته لقيام تعاون أقوى بين الأمم المتحدة والمجتمع البرلماني العالمي. وأود أن أضيف أيضا – وأعتقد أنها ليست مجرد صدفة – أنه يوجد رجلان أشرفا على أكثر الاتفاقات أهمية في الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية – إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، الذي اعترف للمرة الأولى رسميا بالحاجة إلى التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، وفي الآونة الأخيرة، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدت في عام ٢٠١٥. إنني أشير إلى السيد ثيو – بن غوريراب، ممثل ناميبيا، الذي كان وزيرا للخارجية، ورئيسا سابقا للبرلمان، ورئيسا سابقا للاتحاد البرلماني الدولي، ورئيسا سابقا للجمعية العامة، والسيد ليكتوفت ممثل الدانمرك. إنهما برلمانيان بارزان وعضوان ناشطان جدا في الاتحاد البرلماني الدولي.

ويسعدني أيضا أن يكون بيننا، كما نوّهت في البداية، رؤساء برلمانات وأعضاء محترمون في البرلمانات الذين يحضرون في الواقع هنا بصفتهم أعضاء في الوفود الرسمية لبلدانهم. إننا نشجع ذلك، ونود أن نرى المزيد منهم في المستقبل، لأنني

أعتقد أن هذا هو المعنى الحقيقي للتعاون – إدخال عنصر وبُعد برلماني في عمل الأمم المتحدة.

معروض على الجمعية تقرير الأمين العام (A/70/917)، الذي يقدم عرضا ممتازا للمشاركة الشاملة والعلاقة المتنامية والمتطورة بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية – بما في ذلك من خلال شتى المنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات البرلمانية الأخرى، في مجموعة واسعة من المجالات والميادين التي تبدأ من السلام والأمن، إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإلى تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة. وأنا على ثقة بأن الأعضاء سيشاركونني التنويه بثراء هذا التقرير، الذي يشهد على اتساع مدى ونطاق التعاون والعلاقة المتناميين بيننا.

إن الجمعية ليست بحاجة لكي أقول لها إن العالم اليوم يواجه تحديات متعددة لم يسبق لها مثيل من حيث التعقيد والخطورة. ففي أنحاء كثيرة من العالم، تتعرض سيادة القانون وحقوقنا الأساسية والحريات الأساسية للهجوم. وتتزايد حالات عدم المساواة والظلم الاجتماعي. وفي أعقاب أزمات إنسانية وسياسية هائلة، وصعوبات في إدارة موجات الهجرة التي تأتي بعدها، تظهر مرة أخرى الحركات الشعبوية، وحركات كراهية الأجانب.

وفي مواجهة كل ذلك، تشكل الأمم المتحدة حجر الزاوية الأساسي لتعددية الاطراف، والتضامن والتعاون بين جميع الدول. ويتشاطر الاتحاد البرلماني الدولي أهداف الأمم المتحدة. وهو يعبر عن وجهة نظر البرلمانيين كأصوات مباشرة لـ ”نحن الشعوب“ وبالتالي يكمل عمل الأمم المتحدة ويدخل قيمة مضافة إليه. ونحن ملتزمون بالتالي التزاما عميقا بالعمل مع البرلمانات والبرلمانيين حول العالم لتعزيز السلم والأمن، وتحسين التفاهم والتعاون، وإيجاد عالم خال من العوز ومتحرر من الخوف بالنسبة إلى جميع المواطنين.

لقد حدث الكثير منذ المناقشة الأخيرة بشأن هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة قبل عامين (انظر A/68/PV.86). وكان عام ٢٠١٥ حافلا بالعمليات الدولية الرئيسية التي بدأت وتوطدت في الأمم المتحدة، والتي تشمل أهداف التنمية المستدامة، وإعلان سينداي للحد من مخاطر الكوارث، والاتفاق التاريخي بشأن تغير المناخ الذي تم الاتفاق عليه في باريس. وخلال العملية المؤدية إلى اتخاذ تلك القرارات، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على إذكاء الوعي وإشراك المجتمع البرلماني العالمي، والمساعدة في تعبئة العمل البرلماني ودعم صياغة هذه الالتزامات الدولية الرئيسية ومتابعتها. ويجب أن نتذكر بأن الالتزامات جيدة بقدر ما يجري تنفيذها، ونحن كبرلمانيين وكجمعية برلمانية عالمية نوفر قيمة كبيرة.

وفيما يخص عمليات الأمم المتحدة الثلاث، بالإضافة إلى محاولة السعي لتشجيع الملكية الوطنية، فإننا نحاول أيضا دفع البرلمانات إلى رؤية الصلة وربط النقاط بين أهداف التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ. فكل منها يعزز الآخر، ويجب أن نعتبرها جزءا من خطة شاملة واحدة. ويجب أن نتذكر أيضا بأن الاتفاقات تحدد لنا مكان وجودنا بعد ١٥ عاما، وهي ملهمة جدا – ويتعين عليها أن تكون كذلك – لكنها لا توضح لنا بالفعل طريقة تحقيقنا لذلك. وبالتالي، فإن وضع خططنا الوطنية في محاولة لمعرفة كيفية انتقالنا من النقطة ألف إلى النقطة باء يصبح ذا أهمية حاسمة. وهذا أمر يتعين على البلدان أنفسها، في برلماناتها الوطنية، أن تحاول السعي إلى تناوله.

وعلى المستوى البرلماني، فإننا نتكلم أيضا عن العناصر الخمسة. أعلم أنه في اتفاق التعاون الذي تم التوقيع عليه للتو بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام، نتكلم عن خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تؤدي إلى تحويل عالمنا. وهذا أمر ضروري لأن ما يجعل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة يعملان معا، هو التركيز المحوري الهام على الشعوب ورفاهيتها. لذلك، فإن مركزية الشعوب هي الأمر الذي يجمع بيننا. إننا شركاء طبيعيون.

وعندما نتكلم عن مصلحة الشعوب، تحضر هنا العناصر الأربعة الأخرى. إننا نتكلم عن الازدهار، الذي هو العنصر الثاني. وبغية كفالة الازدهار، يتعين علينا أن نتأكد من إحلال السلام. والسلام ليس مجرد غياب الحرب. السلام هو مناخ يسمح لنا بالاستفادة من طاقاتنا كبشر.

إنه يتعلق بالعدالة الاجتماعية. ويتعلق بالكرامة. هذا هو العنصر الثالث: السلام. فالعناصر الثلاثة الأولى هي باختصار: الشعب، والازدهار، والسلام. ومن ثم نأتي، بطبيعة الحال، إلى العيش ضمن حدود الكوكب. وإذا ما تواصلت أنماط استهلاكنا الحالية، فسنحتاج إلى ما لا يقل عن ثلاثة كواكب أرضية لتلبية احتياجاتنا. لذلك، سيتعين علينا أن نعيش في حدود ما يمكن أن يوفره لنا الكوكب. وهذا هو العنصر الرابع. أمّا العنصر الأخير، وهو فعلا موضوع هذا البند من جدول الأعمال، فيتعلق بالشراكات – الاستراتيجية، والتعاونية، والشراكات الجامعة، أي الجزء الذي نسعى نحن فيه، كبرلمانات واتحاد برلماني دولي، إلى التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. هذه هي العناصر الخمسة التي تجمعنا.

ولقد درسنا في جمعياتنا الوطنية التوقعات الرئيسية التي تتوخاها البرلمانات من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن الطرائق الهامة لتحويل الأقوال إلى أفعال. وشدد أعضاؤنا مرارا وتكرارا على الحاجة إلى الحكم الديمقراطي كعامل تمكين أساسي للتنمية المستدامة، وكهدف في حد ذاته. فعندما نعود إلى إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، نجد أن الحكم ذُكر فيها أيضا، غير أنه ذكر كطموح ولم يشكل جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية بذاتها؛ إنما كان جزءا من الإعلان السياسي وحسب. والفرق، هذه المرة، هو أنه في الهدف ١٦، أصبح الحكم هدفا لنا في واقع الأمر. وبالتالي فإن الحكم هنا وسيلة تمكين؛ وهو نهاية في حد ذاته.

هذا هو مدخلنا إلى مجمل خطة التنمية. وقد كان محط تركيز مؤتمر رؤساء البرلمانات، الذي انعقد هنا في هذه القاعة ذاتها، عندما جاء رؤساء البرلمانات من جميع أنحاء العالم وتناقشوا وقدموا آراءهم التي تتعلق بمنظومة الأمم المتحدة. أمّا المؤتمر العالمي، وهو المؤتمر الرابع حتى الآن، فقد أصدر إعلانا كمساهمة برلمانية في المحادثات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة، يشدد على الوعي بالروابط القوية والحاجة إليها بين الديمقراطية والسلام والتنمية المستدامة في خدمة الشعب.

وبينما ننخرط في العمل مع البرلمانات، نحاول مساعدتها على التهيؤ للنهوض بالدور الملقى على عاتقها. ويدور هذا النقاش أيضا داخل الأمم المتحدة – كيف نهيئ الأمم المتحدة ومنظومتها للنهوض بالدور الملقى على عاتقها. وإننا نجري نقاشا مماثلا داخل الأوساط البرلمانية، حول كيفية جعل أنفسنا مهيئين للنهوض بالدور الملقى على عاتقنا. ونحن ننظر إلى الهدف ١٦– السلام والعدالة وسيادة القانون والمساءلة والمؤسسات الشاملة على جميع المستويات – باعتباره مدخلنا الطبيعي.

وقد ظللنا نشجع البرلمانات حول العالم على النظر في أهداف التنمية المستدامة وتبنيها ومحاولة التوصل إلى استجابات خاصة بها. وأعددنا بالفعل عددا من الحلقات الدراسية الإقليمية، بدءا بالحلقة الدراسة في دكا حيث اجتمع رؤساء برلمانات جنوب آسيا للنظر في مسألة مكافحة التبغ تحت شعار ”توفير الصحة للجميع“. وعقدنا في نيسان/أبريل حلقة دراسية إقليمية في بوخارست لأوروبا الوسطى والشرقية، تناولت التعليم من أجل التنمية المستدامة. وهناك

حلقات دراسية إقليمية أخرى في طريقها إلى الانعقاد. ومن المتوقع أن نعقد إحداها في أمريكا اللاتينية خلال النصف الثاني من السنة عن طريق برلمان أمريكا اللاتينية في بنما، وأخرى في أفريقيا بالتعاون مع برلمان أوغندا. كما نتوقع من التقرير البرلماني العالمي الثاني، الذي يعدّ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتوقع أن يصدر قرابة نهاية هذا العام، أن يوفر معلومات قيّمة بشأن المساءلة والرقابة، خاصة لأنهما تتعلقان على نحو حاسم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقمنا كذلك بتوسيع نطاق عملنا مع البرلمانات من أجل المساعدة في سد الثغرات التشريعية وفاء بالالتزامات الدولية في مجالات متنوعة – حقوق الإنسان، بما في ذلك زيادة المشاركة البرلمانية في الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والقضاء على التمييز ضد المرأة، وصحة الطفل والأم، والتشريعات التمييزية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتغير المناخ – من خلال اعتماد خطة العمل البرلمانية لدعم اتفاق باريس – وكذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، التي أصبحت اليوم، للأسف، حقيقة محزنة.

وقبل مجرد بضعة أسابيع، ومتابعة لعملنا مع البرلمانات في أفريقيا لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، اجتمع البرلمانيون لأول مرة وساهموا هنا بنيويورك في استعراض الأمم المتحدة الشامل للجهود الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تلك التي في أيدي الجهات الفاعلة غير الرسمية. وقد ظل الاتحاد البرلماني الدولي يدعم لسنوات عديدة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي. فوضعنا أدوات للبرلمانيين، واتخذنا قرارات سياسية قوية، ونحن الآن نتابع عن كثب عمل فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي، ونوفر الدعم له.

إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي نمت وتطورت إلى حد كبير خلال السنوات العشرين الماضية، ويسرني أن أقول للجمعية العامة وأن أبلّغ بأنه في ٢١ تموز/يوليه، أي قبل مجرد بضعة أيام، وقّع الأمين العام بان كي – مون والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونغونغ اتفاق التعاون الجديد والمنقح بين منظمتينا. ويتضمن هذا الاتفاق جردا للعمل والتقدم الذي أحرز منذ عام ١٩٩٦، عندما أبرم الاتفاق المبدئي. ويضع الاتفاق العلاقة المؤسسية على أساس أقوى، ويحدد المسار لتعاون أوثق في السنوات المقبلة. ومن نافلة القول إنني أرحب بهذا التطور الإيجابي في العلاقة بيننا.

كذلك أرحب كثيرا بمشروع القرار A/70/L.59، الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم. فهو يعرب عن دعم قوي للتفاعل بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي، ويحدد المجالات الرئيسية للعمل المشترك والتعاون المستقبلي. وإنني على ثقة بأنه سيوفر إطارا قيّما للمضي قدما بشراكتنا الاستراتيجية لمصلحة مجتمعنا العالمي والصالح العام.

ولقد وجدنا في الأمين العام بان كي – مون قائدا بارزا وداعما قويا لمشاركة متينة مع البرلمانات والمجتمع البرلماني العالمي. وأود بالنيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي أن أسجل خالص الشكر والتقدير والامتنان له على قيادته الملهمة.

كما أود أن أشكر البعثة الدائمة لبلدي بنغلاديش، على توجيه المشاورات فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مشروع القرار. فقد أنجز موظفوها عملا ممتازا، وأود أن أثني عليهم وأشيد بهم. وأشكر أيضا كل المقدمين الرسميين لمشروع القرار – وأعلم أنه كنا حظينا بعدد أكبر منهم لو أن الوقت أسعفنا في الوصول إليهم. كذلك أشكر الموظفين الذين عملوا بلا كلل وبمثابرة وراء الكواليس، في الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على حد سواء، فضلا عن الزملاء حول العالم، وكل شخص آخر حاول بطريقته أو طريقتها

– كبيرة كانت أو صغيرة – أن يُحدث تغييرا لصالحنا جميعا. وآمل صادقا أن تدعم جميع الوفود بنهاية المناقشة الجارية اليوم – دعما قويا – مشروع القرار، وأن تمنحنا بالتالي ولاية مجددة لمواصلة تعاوننا من أجل الصالح العام، والمساعدة في إيجاد عالم أفضل للشعوب التي تشرفنا بخدمتها وتمثيلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/70/L.59.

طلب أحد الممثلين أخذ الكلمة تعليلا للموقف. أود أن أذكّره بأن تعليلات الموقف تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا لوفد بنغلاديش على جهوده في إعداد مشروع القرار A/70/L.59.

إن تطوير التعاون بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، وإحدى أقدم المنظمات من نوعها، الاتحاد البرلماني الدولي، يمكنه أن يثري كل المشاركين في هذه العملية، ويعزز تقدم أفكار السلام والحوار بين الدول، ويوجد فهما أفضل بشأن المؤسسات البرلمانية وأهمية تعزيزها.

في الفقرة ٦ من مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم، ثمة إشارة إلى عقد المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات في نيويورك العام الماضي. إن هذه الاجتماعات هي من بين أكثر أشكال التعاون فعالية. وكما ذُكر في الوثيقة، فإن المؤتمر العالمي الرابع أسهم مساهمة برلمانية على أعلى مستوى لأعمال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. والمؤسف أن الوفد الروسي حُرم من فرصة المشاركة في هذا المؤتمر، إذ أن البلد المضيف منعه من ذلك دون مبرر. وليست هذه أول مرة يحدث فيها منع وفد من المشاركة في المناسبات الدولية التي تقام في الأمم المتحدة في نيويورك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زينسو (بنن).

ونحن نرى في تلك الممارسة دليلاً على النهج الانتقائي والتمييزي، الأمر الذي ينبغي معالجته. وخلال المفاوضات بشأن مشروع القرار، اقترحنا تكملة النص بالإعراب عن الأسف إزاء عدم تمكن بعض الممثلين من الحصول على تصريح بدخول البلد للمشاركة في المؤتمر. بيد أن هذا التعديل لم يُدرج في النص النهائي نتيجة لموقف أحد الوفود. مع ذلك، وإذ نضع في اعتبارنا أهمية مشروع القرار هذا في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، قررنا الانضمام إلى توافق الآراء المعتاد بشأن مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة.

ختاماً، نود أن نعرب عن الأمل في أن تتمتع وفود الدول الأعضاء في المستقبل بالوصول دون عوائق على أساس غير تمييزي للمشاركة في الأحداث المماثلة التي تعقد في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.59، المعنون ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/70/L.59، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، أفغانستان، أندورا، أيرلندا، أيسلندا، باكستان، بنن، بولندا، بيرو، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، سان

مارينو، سويسرا، الصين، غابون، غينيا، فرنسا، فنلندا، فيجي، فييت نام، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مصر، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/70/L.59؟

اعتُمد مشروع القرار A/70/L.59 (القرار ٢٩٨/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.